الاقراض الزراعى

تمهيد

كراهية الدين ـ الاقراض الانتاجى والاقراض الاستهلاكى ـ نقط البحث فى الاقراض الانتاجى

كان لويس الخامس عشر يقول : « الزراعة فى اعتمادها على الاقتراض كالمشنوق فى اعتماده على حبل الاعدام » (١) . وفى مصر كثيرون على مبدأ لويس هذا . وجدوا أن عائلات كبيرة وقعت فى الفاقه ، ومزارع واسعه خرجت من أيدى ملاكها . وان هذا كان نتيجة الدين . لهذا ـ دون أن يدرسوا الموضوع بتعمق ـ يقولون ماقاله لويس فى القرن السابع عشر ، ويوصون باجتناب الدين كل الاجتناب : قول محمود ـ لو أن الدين كان للأسراف لا للضرورة ، وللتبذير لا لأنماء الثروة . وانما الاقتراض الذي نعنيه ، هو الذى يصرف فيه المال صرفا مثمرا يعود على المقترض بالخير ، ويسمونه الاقتصاديون « الاقراض الانتاجى » (٢) : وهو الذى يستعمل لمنع خساره ، او اجراء اقتصاد ، أو انشاء عمل ذات قيمة مادية ! والوفر أو الربح الذى ينتج من هذا الاقتراض كفيل بسداد الدين ، فلا خوف اذا من مثل هذا القرض متى حددت كميته ومدته تحديدا حكيما يتناسب مع مقدرة السداد فى المواعيد . اما الاقتراض الذى يتجه فيه المال

(١) Le Crédit soutient l'Agriculture comme la Corde soutient le Pendu

(٢) Productive Credit

الى اوجه صرف غير مثمرة ـ كشراء حاجيات الترف والاشياء الغير الضرورية ، وكتسديد دين بآخر شروطه أشد عبئا ، او غير ذلك ـ فهذا الاقتراض « اقتراض استهلاكى » (١) ، أى انه ينشأ عنه نقص في ثروة المدين ، فليس من بحبذه إذ هو الذى يؤدى الى الخراب والدمار . بخلاف الاقتراض الانتاجي الذى يزيد الثروة و « يضمن ويصفى نفسه » كما يقول الماليون . فاذا عرف الفلاح كيف يستعمل المال المقترض كان الدين فى يده قوة تعود عليه وعلى البلاد بالخير العميم ، اما اذا جهل سبيل الاستفادة من هذا الدين ، كان المال المقترض مؤديا الى وقوعه فى هوة الافلاس والخراب ، واذا رضى الفلاح بالحال الذى هو عليه ، فامتنع عن ايجاد المال اللازم له لتنمية الزراعة وزيادة ثمراتها ، كان ذلك معطلا لنمو ثروته ، ولتقدم البلاد زراعيا واقتصاديا . لهذا ، فمن أهم الوجبات ارشاد الفلاح فى كل مايتعلق بالاقراض الزراعى ، ليتبين اوجه الخطر فيه ، ومجال الاستفادة منه

وموضوع الاقتراض الزراعى الانتاجى بحذافيره قد درسه الاخصائيون فى مختلف الاقطار ، والجميع ـ بعد طول البحث والاختبار أقروا النتائج الآتيه عنه ـ

اولا ـ لا غنى للفلاح عن الاقتراض لتتقدم زراعته ويزداد انتاجه

ثانيا ـ المرابون يمتصون دماء الفلاح الضعيف بدون رحمة

ثالثا ـ المصارف العاديه لا تستطيع خدمة المزارع وبالأخص المزارع الصغير كل الخدمة المطلوبه ، والفلاح يتعرض لاخطار عظيمة فى معاملتها

(١) Consumptive Credit

وخصوصا فى معاملة الأجنبية منها

رابعا ـ النظام التعاونى افضل الانظمة لأقراض المزارع، وبالأخص في حالة القروض القصيره الأجل ، والفلاح يجتنى من هذا النظام فوائد عظيمه لايجدها فى أى نظام اقتصادى آخر

ولنشر هذه النتائج حتى يقتنع القارئ بصحتها ـ

اولا ـ حاجة الفلاح للاقتراض

الزراعة عرضة للطوارىء ـ الزراعة ذات مواسم ـ الفلاح لم يصبح اكتفائيا كما كان ـ رأس المال ضرورى لزيادة الانتاج ـ طريقة الحصول على رءوس الاموال ـ زيادة المال المقترض للأعمال الزراعية دليل على ازدياد نشاط الزراعة وحركة اصلاح الأراضى

هناك عدة أسباب تدعو الفلاح للاقتراض منها مايأتى :ـ

(١) الزراعة عرضة للطوارىء :ـ الزراعة اشد تعرضا للطوارىء من اكثر الحرف الاخرى ، ذلك لان منتجاتها «بضائع حيه» [١] تتأثر بعوامل ليس فى مقدرة الفلاح السيطرة عليها ، بخلاف بضائع الصانع مثلا ، فانه يتصرف ماشاء فى تحديد كمية ماينتجه منها حسب مقدرته واقبال السوق او كساده ، فالصانع يتلقى الطلبات على بضاعته من التاجر ، وعلى هـذا الاساس يقدر مقطوعيته ، ويضع ميزانيته ، وينظم اعماله . اما المزارع فهو لايستطيع الارتباط بانتاج كمية معينه : يكدّ ويتعب فى زراعة مساحة معينه من الارض ، ولكنه لايستطيع ان يجزم بما يأتيه من وراء ذلك ،

(١) Living goods

فقد يكون الطقس غير ملائم ، اوينتاب الزراعة غرق اوشرق، اوتهلكها الحشرات والآفات ، او تنفق مواشيه ، وهذه عوامل لايملك ضبطها رغم تقدم العلوم والاكتشافات، فلايستطيع اذ ذاك تدبير اموره الا بالاقتراض اذا لم يكن مدخرا من المال مايكفى لهذه الطوارئ

(٢) الزراعة ذات مواسم :- الزراعة - بخلاف اغلب الحرف الاخرى - تأتى ايراداتها فى مواسم معينه ، والفترة بين الموسم والآخر فترة طويله ، فالصانع مثلا يستطيع ان يخرج بضائعه للسوق فى جميع الاوقات - قدر مايجد من الطلب عليها ، اما الفلاح فالطبيعه هى التى تتحكم فى تعيين مواعيد عرض حاصلاته ، والفترة اللازمه لانتاجها ، فيزرع المحصول ، وينفق مايلزم على الزراعه ، ثم لايستطيع ان يأخذ ثمرة جهده حتى يأتى موسم الحصاد ويعرض بضاعته فتباع وبذلك فالمال انما يدخل جيبه مرة واحدة في السنه، اوثلاثة مرات على الاكثر - تبعا لتنوع الحاصلات ويكون ذلك فى أوقات معينه لايستطيع تغييرها ، ولا ايجاد الارتباط بينها وبين الاوقات التى يشتد فيها الطلب على منتجاته . بل أن الامر اكبر من ذلك : لأنه انما يبيع حاصلاته في أسوأ الاوقات المناسبه للبيع ، فان طول انتظاره لموسم الحصاد يدفعه الى الاسراع فى بيع حاصلاته - اذا لم يبعها قبل موسمها بخسارة ، ونظرا لأن مواسم الحصاد واحده عند جميع المزارعين تقريبا ، فان التهافت على البيع يكون عظيما ، فيزداد العرض فى السوق ، ولا يتقدم التاجر للشراء الا بأبخس الأثمان ، ثم يحبس التاجر هذه الحاصلات ، فلا يعرض منها فى السوق الا بقدر ما يتواجد من الطلب عليها ، وبذلك يستطيع رفع أثمانها بعد أن تخرج من يد فلاح ،

كما يستطيع تخفيض أثمانها وهي في يده ، ويرى من ذلك أن الفلاح لا يحصل على ثمار جهده كامله كما لو كان يستطيع تصريف حاصلاته موزعة على أشهر السنة ، ولا شك أن وجود المال في يده ضروري حتى يستطيع الانفاق على زراعته بدون تقصير ، وحتى يستطيع الاحتفاظ بمحصوله ويوفق ما بين العرض والطلب عليه ، ليبيعه بأوفق الأسعار

(٣) الفلاح لم يصبح اكتفائيا كما كان :- كان الفلاح القديم انما يزرع لقوته وقوت عياله أولا ، وبذلك كانت مطالبه تكاد تتوافر من خيرات أرضه . وهذا النظام القديم الذي يعرف « بالاقتصاد الاكتفائي » (١) ، قد أصبح غير متلائم مع المدنية الحاليه ، فأخذ محله نظام « المتاجرة » (٢) أعني أن الزارع أصبح يزرع ليبيع - لا ليقتات ويكتسي : يزرع القطن والكتان والمواد الخام ليوردها الى المصانع ، ويأخذ عنها ما يشترى به حاجياته التي أصبحت أكثر تعددا مما كانت وهذا النظام الأخير - على مافيه من حسنات - له في الوقت نفسه مساوىء عده: فان الفلاح الاول كان يأكل من حاصلاته ، فلا يهتم كثيرا بكساد سوقها في البيع والشراء ، أما مزارع اليوم ، فاذا صادفت حاصلاته الكساد ، لم يستطع أن يقتات من هذه المواد الخام - وهي في ذاتها لاقيمة لها عنده اذا رفض المصانع أخذها منه . وبذلك فان فلاح اليوم يتعرض لأزمات ماليه شديده ، قدر ما يصادف من الرواج في بعض السنين ! فهو ازاء ذلك محتاج لنظام مالي حكيم ، للانتفاع بموارد سنين الرخاء في مقاومة ازمات السنين الشداد

(١) Self Sufficing Economy

(٢) Commercialism

(٤) رأس المال ضرورى لزيادة الانتاج :- كانت مساحة الاراضى الزراعيه اوسع مما يلزم لسد حاجة السكان، ولكن قد ازداد عدد الاهالى حتى اصبح يخشى ان لا تكفيهم موارد الزراعه، اذا لم يعملوا على اصلاح الاراضى البائره، وعلى زياده غلة الفدان بالالتجاء الى نظام «الزراعة الشديدة»(١) بدلا من نظام « الزراعه المتسعه » (٢) - وخصوصا فى الاراضى الزراعيه القريبة من المدن المكتظة بالسكان . وقد اصبحت الزراعه - بسبب ذلك، وبسبب « الثورة الزراعية » (٣) التى احدثت انقلابا ذا شأن فى اساليب الزراعه وتقدما عظيما في علومها - اصبحت الزراعه على غير بساطتها الاولى، فقد دخل استعمال المخصبات الكيميائيه والآلات الميكانيكيه والكهربائيه ومهلكات الحشرات والآفات، وغير ذلك مما هو ضرورى لزيادة غلة الفدان واصلاح الاراضى وادارة الزراعات وقد كان الغالب فى مصر منذ عهد

---

(١) الزراعة الشديده Intensive Farming : استغلال اكثر ما يمكن من الارض باستعمال الكميات الوافره من الاسمده والنفقات الكافيه فى الخدمه وغير ذلك من الاساليب

(٢) الزراعة المتسعة Extensive Farming : زراعة اوسع مساحة يمكن زراعتها برأسمال ومجهود معين

(٣) الثورة الزراعيه AgrarianRevolution: فى اوائل الجيل التاسع عشر قام عدد من كبار العلماء فى علوم الكيمياء وعلم الحياه وغيرها - أمثال ليبج وثير وبوسنجلت بابحاث كان لها أثر عظيم فى تحسين طرق زراعة الارض والتسميد ونظام الدوره الزراعيه وعمل الزبده وحفظ الخضر والفاكهة وغير ذلك كما ان الثوره الصناعيه التي حدثت فى الجيل السابق نتيجه عدة اختراعات ميكانيكيه ساعدت ايضا فى تقدم اساليب الزراعه

ليس ببعيد زراعة الحياض : وهى زراعة اوليه لاتطلب نفقة تذكر ، فان الفلاح ينتظر انحسار الماء الذى يحمل الى ارضه سمادا طبيعيا ـ فيرمى بذره وقد لايحرث الارض ، ثم ينتظر الموسم فيحصد حبوبه ويحتفظ منها بما يلزم ويبيع الباقى . اما الآن فقد أدى الحال لتغيير نظام الحياض بنظام الرى المستديم ، حتى يمكن زراعة القطن وزراعة اكثر من محصول واحد فى السنه ، وهذا يتطلب الالتجاء الى الطرق الصناعيه فى اخصاب الأرض باستعمال الاسمده الكيميائيه والعمليات الميكانيكيه كالحراثه المتكرره والعزيق والهرس وغير ذلك ، والى رفع الماء بالالات وحفر الآبار وغير ذلك مما يستلزم ازدياد مايصرف على الارض لاستثمارها ، ويدعو لأزدياد الحاجة الى رأس المال النقدى

وهناك وسيلتان للحصول على رأس المال . الأولى ان يقتصد الشخص شيئا من ارباحه حتى يجتمع لديه المال اللازم له فى مشروعاته ، والثانية ان يقترض رأس المال اللازم له ويستعمله فورا فى اعماله ، فيضاعف ارباحه ، ومنها يسدد الدين . والوسيلة الأولى انما يملكها فريق معين من المزراعين ، اما غالبيـة الزراع المشتغلين بالارض فيحتاجون الى تنمية مواردهم حتى يكون منها ما يزيد عن ضرورياتهم فيقتصدون من هذه الزياده ما يعلى من رأس مالهم ، كما انهم فى حاجة الى الارشاد والتدريب فى طرق الاقتصاد والتوفير ، حتى يتمكنوا من تكوين رءوس الاموال اللازمه لهم معتمدين فى ذلك على انفسهم واذا نظرنا الى المزارعين كمجموعة واحده ، نراهم فى حاجة الى رأس مال نقدى غير الذى فى ايديهم ، ليصرفونه فى اصلاح الاراضى البائره وادخال التحسينات التى

استجدت مع العصر الحالى فى زراعاتهم الحالية ، فلا غنى ، والحاله هذه ، عن الاقتراض لزيادة الثروة الزراعية ، واستزادة ارباحها باسرع مايمكن ، ولهذا يعتقد بعض الاقتصاديين ان زيادة المال المقترض للاعمال الزراعيه ، دليل على ازدياد نشاط الزراعه وحركة اصلاح الاراضى ، وان ديون الفلاح لا تسوء سمعة البلاد — متى لم تخرج فى صرفها عن دائرة الاعمال الزراعيه ، بل تبشر بزيادة مساحة الاراضى الزراعيه ، وازدياد الانتاج الزراعى

. . .

ثانيا — المرابون

بيف ينشا مرابو القرى — قوانين الربا الفاحش وحماية الاملاك الصغيرة وتأثيرها — أسباب ارتفاع الربا الفاحش — أسباب انتشار الربا الفاحش — اقتراب المرابى من الفلاح — تساهل المرابي فى شروط الدين — ارتباط المرابى مع الفلاح بمصالح زراعيه — كيف يمتنع الربا الفاحش

ينزل فى القرى افراد ، فى الغالب لايملكون من المال ما يذكر ، ومعظمهم من حثاله الاجانب ، الذين رحلوا من بلادهم ليغنموا من جراء ضعف الفلاح المصرى اكبر الارباح . يبدأ الواحد منهم فى كثير من الاحيان بفتح حانوت صغير للبداله ، فللمسكرات ايضا وغيرها ، ولا يمضى وقت طويل حتى يصبح هذا الحانوت مجتمع اهل القرية ، « وبالوعة» اموالهم ، ويجتمع لصاحب الحانوت شيء من المال ، فيقرضه المزارعين من رواد حانوته بالفوائد الباهظه ، ويمهلهم فى الدفع مرة بعد اخرى بكل

ارتياح ، حتى يثقل الدين فينتزع من الملك ما يسدده به ، وبذلك لا يمضى بضعة سنين حتى يصبح هذا البدال من كبار ملاك القريه

هؤلاء المرابين ومن على مثالهم ، ترى الحكومات من واجبها مقاومتهم ، وإيقاف اطماعهم عند حدها ، لهذا تسن القوانين لتحريم الربا الفاحش ، ولحماية الأملاك الصغيرة من نزع ملكيتها (قانون الخمسة أفدنة مثلا) ولكن ، هذه القوانين لم تحل المشكلة ، بل أثارت الكثير من الشكاوى والتذمر . وقد أعابها كثير من الاقتصاديين والمشرعين . ذلك لأنها لم تمنع الربا الفاحش ، فالمرابين حيلهم فى اجتناب مفعول هذه القوانين ، بل أن هذه القوانين كانت عاملا فى ارتفاع سعر الفائدة التى يطلبها المرابى. بدلا من تخفيضها الى الحد الذى يجيزه القانون . فان المرابى يطلب ـ غير الفائدة الخالصه (١) التى تستحق عن ماله عوضا نظير مخالفته القانون ، ومخاطرته بماله ، ونظير المراقبة التى يلتزم بها ليضمن استرداد رأس ماله من مدينيه ، وبذلك فكلما ازدادت القوانين شدة فى تحريم الربا الفاحش ، كلما ارتفعت الفائدة التى يطلبها المرابى ، وازداد ضيق الفلاح في الحصول على رأس المال ، لهذا فالاقتصاديون لا يرون أن هذه القوانين هى التى تحل المشكلة ، فانها بمثابة علاج اعراض المرض دون استئصاله ، والواجب

---

(١) الفائدة الخالصة Pure or Net Interest . هى المكافأة التى تستحق لصاحب رأس المال نظير انتظاره حدا معينا من الوقت قبل أن يستعمل هذا المال ، تمييزا لذلك من « الفائدة الكاذبه » False Interest وهى التى تؤخذ عوضا للتأمين والمراقبة على رأس مال الدائن . ومجموع الفائدتين يسمي بالفائدة الاجماليه Gross Interest وهي التي يدفعها المقترض

هو دراسة أسباب انتشار الربا الفاحش ، وعلاج هذه الأسباب بالطرق الاقتصاديه ، التى تغنى المزارع عن الالتجاء الى المرابى وأهم الأسباب لانتشار الربا الفاحش هى : —

(١) اقتراب المرابى من الفلاح : — أصحاب رءوس الأموال النقديه فئتان : فئة تعيش فى المدن ، ومنها الماليون والمصارف الماديه ، وهذه فى الغالب يصعب تعاملها مع المزارع للأسباب التى سنذكرها فى الكلام عن المصارف ، والفئة الثانية تعيش فى الوسط الزراعى على مقربة من الفلاح ، وهذه الفئة الأخيرة هى التى تتغلغل فى ربوع الريف ، وتمتص دماء المزارع المسكين بالربا الفاحش ، فان معيشة المرابى فى القرية تمكنه من معرفة أهاليها ، فيختلطون به ويأنسون اليه ، ويعرف أخلاقهم وكيف يستميلهم اليه ويحصر معاملتهم معه ، والفلاح كما قدمنا — قد تنشأ حاجته المال فجائيا ، وفى كثير من الأحوال ، قد يكون الانتظار مضيعا لبعض مصالحه ، فمرابى القريه أول من يتقدم اليه ، ويسعفه بالمال اللازم له ، وفى مقابل ذلك يتحكم فيه الى حد بعيد بطلب الفائدة الباهظة

(٢) تساهل المرابى فى شروط الدين : — نظرا لأن المرابى هو الذى يشرف بنفسه على اعطاء السلف وسدادها ، ولاتصاله بالمقترض مباشرة ، ووقوفه على أحواله الماليه وسداده للديون ، فهو لذلك أكثر تساهلا من المصارف أو غيرها فى امهال الدفع ، وتأجيل الدين ، وفى قبول الضمان الذى يقدمه المقترض ، والتفاهم معه عن قيمة السلفه ، ومواعيد سدادها ، وغير ذلك

(٣) ارتباط المرابى مع الفلاح بمصالح زراعيه — كثير من مرابى

القرى يرتبطون مع الفلاح فى مصالح زراعيه ،كأن يبيعه بعض لوازمه الزراعيه بالأجل، أو يشترى منه المحصول قبل نضجه وهذا المرابى الذى يلبس زى التاجر أشد خطرا من المرابى العادى، لأنه قد لا يكتفى بالفوائد الباهظه التى يحصل عليها فى تحديد سعر البضاعه التى يتجر فيها، وانما قد يؤدى به الطمع الى ادخال الغش فى البضاعه التى يبيعها : وقد يؤدى هذا الغش الى أكبر الاضرار بالمزارع ، وهو لا يدرك ذلك اما جهلا ، واما لاضطراره الى الشراء على «الحساب»

. . .

واذا علمنا ما تقدم عن العوامل التى تدفع الفلاح للوقوع بين براثن المرابى ، نرى أن امتناع الربا الفاحش لا يكون بوضع القوانين لتحريمه، وانما يكون بوضع نظام للأقراض ، يكون فيه الدائن على مقربة من المدين ، عالما تمام العلم بظروفه ومقدرته المالية ، مشرفا بنفسه على اعطاء السلف وسدادها ، مراعيا مصالحه الزراعيه ومعاونا له فى أدائها على أحسن وجه . والنظام التعاونى — كما سنرى عند الكلام عنه — تتوافر فيه هذه الاشتراطات كلها ، وبذلك فهو العلاج الفعال فى استئصال الربا الفاحش وقد قامت الأدلة العمليه على أن المصارف التعاونيه تطهر البلاد التى تحل فيها من المرابى الطماع ، حتى أن الكثيرين منهم قد اضطروا للنزول عن أطماعهم، والانخراط فى سلك هذه المصارف لاستثمار أموالهم استثمارا حلالا

(تتلى) بطرس باسيلى عبد الله